العرب
الخميس 2021/10/14
السنة 44 العدد 12209

قيس سعيد.. خطوة أولى نحو محاسبة المنظومة القديمة

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

أظهر خطاب الرئيس التونسي قيس سعيّد الاثنين أن الرجل لا يلف ولا يدور، وأنه ينفذ خطة تدريجية واضحة الأفق من أجل إغلاق قوس حكم السنوات العشر الأخيرة، الذي تحكمت فيه حركة النهضة الإسلامية وطبعته بحالة من الفوضى والاستهانة بالدولة وغلبة الفساد.

لقد قطع سعيّد خط الرجعة أمام خصومه الذين كانوا يستثمرون تأجيل الحكومة للتشكيك في قدرته على إدارة شؤون البلاد، ويحملونه مسؤولية تهاوي الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الذين كانوا هم السبب فيه، بسبب استمراره في التريث قبل تكليف رئيسة الوزراء الجديدة نجلاء بودن، ثم لاحقا الإعلان عن تشكيلة حكومية ثلثها من النساء وتضم اختصاصيين ولا وجود لوجوه سياسية فيها.

وفي لحظة الإعلان عن التشكيلة الحكومية، لم ينس الرئيس التونسي أن يذكر الناس بأن المشكلة في البرلمان والمنظومة السياسية التي أنتجته، حزاما حكوميا ومعارضة، والنواب الذين حولوا البرلمان إلى سيرك يستعرضون فيه قدراتهم على الصراخ والاشتباك بالأيدي، في وقت كان الملايين من الناس ينتظرون من هذا البرلمان أن يقفز على الخلافات ويضغط على الحكومة من أجل تأمين اللقاحات اللازمة لمواجهة الجائحة، وينتظرون قرارات لمساعدة الفقراء والفئات المهمشة على مواجهة تلك المرحلة الصعبة.

كشف البرلمان في نسخه الثلاث، منذ 2012، أنه لن يكون سوى واجهة للفوضى بسبب القانون الانتخابي الذي هدف إلى التشتيت، وكان لا بد من تغييره، وتغيير النظام البرلماني الذي عزل مجلس الشعب والحكومة عن مشاغل الناس، وفرض عليهم الصراع في القضايا السياسية فقط، وكأن أقصى أحلام الناس في زمن الجائحة هو انتخاب المحكمة الدستورية أو إخراج هياكل أخرى من حالة المؤقت إلى الدائم. تلك مسائل ثانوية على السياسيين حلها بينهم في لقاءات بعيدة عن الناس، وليس على شاشات التلفزيون.

ومن خلال عرضه لصور من معارك النواب في البرلمان، أرسل سعيد رسالة واضحة على أن المرحلة الماضية قد انتهت بلا رجعة، وأنه مهما كانت التحركات في الداخل والخارج ومحاولة استجلاب الضغوط، فإن أبواب الماضي قد أغلقت نهائيا، ملوحا بأنه سيتفرغ لتفكيك منظومة المنتفعين سياسيا من حكم ما قبل الخامس والعشرين من يوليو.

قيس سعيد كان ينتظر إنهاء مهمة تشكيل الحكومة من أجل التفرغ لفتح ملفات الفساد والثراء المفاجئ لعدد من السياسيين، فضلا عن اختراق الدولة وإضعافها ومحاولة وضع اليد على المؤسسات السيادية

وبعد مراسم القسم الحكومي ألقى الرئيس سعيّد كلمة أكد فيها على ضرورة "إنقاذ البلاد ممن يتربصون بها في الداخل والخارج" و"من يعتبرون المناصب غنيمة... سنفتح الملفات ولن نستثني أحدا ولا مكان لمن يريدون العبث بسيادة الدولة".

وتابع "لقد نهبوا من أموال الشعب الكثير"، دون أن يأتي على ذكر أسماء.

وتعتقد أوساط سياسية تونسية أن الرئيس سعيّد كان ينتظر إنهاء مهمة تشكيل الحكومة من أجل التفرغ لما أسماه فتح الملفات، والمقصود ملفات الفساد والثراء المفاجئ لعدد من السياسيين، فضلا عن اختراق الدولة وإضعافها ومحاولة وضع اليد على المؤسسات السيادية مثل وزارات الدفاع والداخلية والعدل.

لا يخفي سعيّد أن المرحلة القادمة ستكون الأولوية فيها لتحرير القضاء من الضغوط ومن نفوذ اللوبيات السياسية وغير السياسية حتى يقدر على أن يفتح الملفات بجدية ويصل إلى نتائج سريعة بدلا من فتح قضايا وتركها مفتوحة على المجهول مثلما هو الشأن في موضوع الاغتيالات السياسية، وقضايا تسفير شبان تونسيين للمشاركة في معارك إرهابية في ليبيا وسوريا.

لقد حاصر الرئيس سعيّد بإعلانه تشكيل الحكومة حجج الخصوم، وسحب منهم ورقة تحريض الخارج، والتهوين من القدرة على التغيير. وجاء الرد سريعا من الولايات المتحدة نفسها التي يروج الإسلاميون أنها تعارض إجراءات الخامس والعشرين من يوليو والثاني والعشرين من سبتمبر.

وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس في بيان صحافي نشرته السفارة الأميركية في تونس الثلاثاء "نهنئ تونس على تشكيل حكومة جديدة بقيادة رئيسة الحكومة نجلاء بودن رمضان".

وأدت الحكومة الجديدة الاثنين اليمين الدستورية بعد نحو ثلاثة أشهر من الفراغ الحكومي منذ إعلان الرئيس سعيد تدابير استثنائية وتجميده البرلمان ومن ثم تعليقه العمل بمعظم مواد الدستور تمهيدا لإصلاحات سياسية.

وقال برايس "تعد الحكومة الجديدة خطوة مرحبا بها تخطوها تونس إلى الأمام نحو معالجة التحديات الاقتصادية والصحية والاجتماعية الكبيرة التي تواجه البلاد".

وتابع المتحدث "نتطلع من جهتنا إلى تلقي المزيد من البلاغات عن إرساء مسار يشمل الجميع من أجل عودة سريعة إلى النظام الدستوري".

والحديث عن عودة سريعة إلى النظام الدستوري ليس المقصود به بكل تأكيد العودة إلى البرلمان السابق وصراع الديكة الذي أساء إلى تونس وانتقالها السياسي، وإنما الخروج من المرحلة الاستثنائية وسرعة بناء مؤسسات جديدة من خلال انتخابات مبكرة.

ومن شأن تشكيل الحكومة أن يخفف عن الرئيس سعيّد أعباء المتابعة اليومية للملفات، ويتفرغ للقضايا السياسية، وخاصة سبل تغيير النظام السياسي والقانون الانتخابي، وبناء حوار وطني حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية الخروج من عنق الزجاجة.

وبعد أشهر من الآن لن يقول الناس فقط إن حكومات ما قبل الخامس والعشرين من يوليو هي المسؤولة عن أزماتنا، بل سيسألون ماذا عملت الحكومة الجديدة لإخراجنا من الوضع الصعب. وعلى وزراء بودن أن يتجهزوا للإجابة عن هذا السؤال عبر وضع برامج واضحة والإسراع بتنفيذها.

وليست الحكومة محط أنظار التونسيين فقط، فهناك جهات دولية معنية بوجود حكومة في تونس لتتواصل معها، وتضبط سبل التعاون والمساعدة، وتراقب مدى قدرتها على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة وفق خطة صندوق النقد الدولي من أجل تأمين دعمه هو وبقية الجهات الدولية المانحة.

ليس الوقت الآن للتنظير والشعارات القديمة بشأن مراجعة المنوال الاقتصادي.. هذا ترف ولا شك، والعاجل هو الإصلاحات وتحسين الخدمات المقدمة للناس، والتحكم في التضخم والضغط لأجل تراجع الأسعار. وبعد ذلك لكل حادث حديث.

وتتجمع مؤشرات كثيرة تظهر أن حكومة جديدة ليس من ضمن عناصرها موروثون في الفساد ولا تابعون للوبيات ومراكز نفوذ يمكن أن تقوم بمهمتها في ظروف مريحة، وتكسب دعم المنظمات الاجتماعية الكبرى، وخاصة منظمة أرباب العمل (اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية)، وكذلك اتحاد الشغل الذي فشل خصوم سعيد في استمالة قيادته إلى صفهم في الفترة الماضية بسبب غياب جهة تتفاوض مع الاتحاد حول القضايا الاجتماعية وسبل تنفيذ اتفاقيات سابقة.

وأعلن سامي الطاهري الأمين العام المساعد في اتحاد الشغل أن الاتحاد يرحب بإعلان حكومة جديدة ويدعو إلى حوار تشاركي ووضع سقف زمني للإجراءات الاستثنائية.

وهذا يعني أن اتحاد الشغل لن يكون في صف المعارضة بل مع الحكومة الجديدة، في علاقة تقوم على الحوار والنقاش، وإن كان الأمر يحتاج إلى دفعة قوية من الاتحاد بإعلان هدنة اجتماعية لثلاث سنوات من أجل أن تعطي البلاد فرصة لخروج حقيقي ودائم من الأزمات.

تحديات عاجلة على قيس سعيد أن ينتبه إليها

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

بعد أداء القسم، وانطلاقها إلى العمل، سيكون على الرئيس قيس سعيد أن يوجه حكومته للبدء بقوة في ملامسة هموم المواطن التونسي المحروم والمظلوم والمهموم، والذي لم يعرف خلال السنوات العشر الماضية إلا المعاناة اليومية مع الخدمات والأسعار ومتطلبات الحياة، بعد أن تغوّل الفاسدون والمحتكرون واللصوص والمرتشون والانتهازيون المتكرشون ممن استفادوا من ظاهرة "السداح مداح، وكل شيء مباح" في ظل 15 حكومة وعشرة رؤساء حكومات، كان من بينهم العاجز عن الإصلاح والمندمج في منظومة الحرب عليه، وتحت غطاء منظومة حكم جاءت من هامش الحياة السياسية أو من خارجها لتخضع لنزعة الحزبية العقائدية المشوهة أو الشركات الحزبية المموهة أو المصلحة الذاتية المتاجرة بكل القيم الأخلاقية والاجتماعية والمستفيدة من حالة الانفلات العام للترويج لنفسها في إطار فاسد وموبوء تجسّد بالخصوص في برلمان تباع وتشترى فيه الولاءات وتعقد فيه الصفقات مع من يدفع أكثر.

على الرئيس سعيد، وهو يقود مرحلة انتقالية جديدة وفق تدابير استثنائية فرضتها ظروف مأزومة على كل الصعد، أن يواجه واقعا صعبا حتى يكون في مستوى تطلعات مناصريه وأغلبهم من المتطلعين لغد أفضل بعد أن دفعوا ثمنا غاليا لانهيار الدولة خلال العقد الماضي، وهم ليسوا في الأساس من الفقراء والمحتاجين والعاطلين عن العمل وفاقدي الأمل والمدافعين عن الوطنية التونسية وعن الدور الاجتماعي للدولة ومن يريدون التحصن برقابة السلطة في مواجهة العصابات واللوبيات والعابثين بقوت المواطن ومن أصبحت لهم اليد الطولى في كل المجالات بعد أن توافقت مصالحهم مع مصالح من كانوا يشكلون مراكز النفوذ السياسي والمالي والاقتصادي.

وعلى الرئيس سعيّد أن يعلم أن الفساد عمّ كل المجالات، وأن التدمير الممنهج للدولة منذ العام 2011 جعل كل القطاعات تقريبا في أيدي مافيات تعبث بها، وتحصّل من ورائها الملايين، في حين ضاقت الحياة على المستهلك، وأصبح عليه أن يتعايش مع وضع غير طبيعي تتحكم فيه القطط السمان والحيتان الكبيرة، فحتى القطاعات التي كانت محكومة بالقوانين خرجت عليها، وتجاوزتها إلى سقف التلاعب بها علنا. وإذا كان هذا الوضع قد أضرّ بالطبقة الوسطى والموظفين الحكوميين، فإنه أصاب في مقتل الملايين من العمال اليوميين والعاطلين عن العمل وضعاف الدخل وفاقدي السند.

وعلى الرئيس سعيّد أن يعرف أن السنوات العشر الماضية حوّلت الفساد إلى نمط حياة للمجتمع وجعلت منه جزءا أصيلا من السلوك الفردي والجماعي لنسبة طاغية ممن يمتلكون السلطة المادية والمعنوية مهما كانت درجات وظائفهم، وأن هذا الوضع إساءة لجوهر العلاقة بين الدولة ومواطنيها، وأفقد الشعب الثقة في السلطة، وكرّس الانتهازية والابتزاز والاستغلال كمفاهيم للعلاقات المصلحية بين الأفراد تحت غطاء الدولة، حيث بات من الصعب على المواطن أن يدير شؤونه ويقضي حاجاته ويواجه المآزق التي قد تعترضه، دون أن يقدم رشوة أو يستظهر بواسطة، وهي ظاهرة وإن كانت موجودة في كل العهود، إلا أنها انتشرت بشكل واسع خلال السنوات الماضية.

ويرى المتخصصون أن المحتكرين يمعنون في ممارساتهم، لأنهم لا يضطرون إلى التنافس مع مزودين بدلاء، ولذلك يميلون إلى إبقاء أسعارهم مرتفعة ولا يجبرون على تحسين جودة السلع أو الخدمات التي يقدمونها من قبل قوى السوق التي كانت ستعمل إذا كانت لديهم منافسة كبيرة، فجزء لا يتجزأ من تلك الأسعار المرتفعة هو أيضا التكاليف غير القانونية للمعاملات الفاسدة التي أصبحت ضرورية لإنشاء مثل هذا الاحتكار، وبالتالي فإن المحتكر هو قاطرة تقود عربات وراءها من المستفيدين منها مقابل مساعدتها على الاستمرار في أداء دورها بعيدا ليس عن أعين الرقابة والقانون وإنما عن الملاحقة والعقاب.

على الرئيس قيس سعيّد وهو يقود مرحلة انتقالية جديدة وفق تدابير استثنائية فرضتها ظروف مأزومة أن يواجه واقعا صعبا حتى يكون في مستوى تطلعات مناصريه وأغلبهم من المتطلعين لغد أفضل

على الرئيس سعيّد أن يدرك أن الفقراء والمحرومين في المناطق الداخلية يفتقدون إلى أغلب السلع المدعّمة كالزيت النباتي والسكر والسميد، ولم يعد بوسعهم تناول الفاكهة ولا حتى لحوم الدواجن، بل ويجدون صعوبة في اقتناء الخضار، فالأسعار من نار، والمحتكرون يعبثون بالقدرة الشرائية للمواطن المسكين، وهناك عصابات قد تكون منخرطة في إطار خطة لإثارة غضب مناصريه، فالتونسي البسيط لا تهمه الشعارات الفضفاضة ولا الوعود البرّاقة ولا الخطابات الرنّانة بقدر ما تهمه حاجيات الحياة اليومية له ولأطفاله.

وعلى الرئيس سعيّد أن ينتبه إلى أن تونس الواحدة تحولت إلى دويلات تدار من قبل سلطات محلية يبدو جانب كبير منها مارقا على عقيدة الدولة، وخارجا عن ثوابتها الثقافية والحضارية عبر محاولة تكريس نماذج وافدة من وراء الحدود بخلفيات فكرية وعقائدية ليست لها جذور في البلاد، وإنما تنبني على أساس القطع مع تاريخ الدولة الوطنية وخصوصياتها، وهو ما يمثل خطرا ليس على الراهن فقط، وإنما كذلك على الأجيال القادمة وعلى قيمة الولاء لتونس أولا.

وعلى الرئيس سعيّد أن يلاحظ أن الاقتصاد في بلاده خاضع لعصابات تسيطر عليه بالتوافق في ما بينها، فالتنافسية المعتمدة في الاقتصادات الحرة والتي عادة ما يستفيد منها المستهلك غير موجودة في تونس، كون أغلب المؤسسات تتفق في ما بينها على رفع الأسعار في وقت واحد لإجبار المواطن على التعامل معها دون منحه فرصة الاختيار لما ينسجم مع إمكانياته، وهو ما يمثّل شكلا من أشكال الاحتكار المقنّع، وليس وفق قاعدة العرض والطلب، وهذا ما نراه اليوم بدءا من شركات اللحوم البيضاء والمياه المعدنية وصولا إلى شركات الاتصال.

وعلى الرئيس أن يخرج قليلا إلى الأرياف والقرى والمدن الداخلية، حيث أدى الفساد وسوء التدبير من قبل السلطات المركزية وإدارات الحكم المحلي إلى دمار غير مسبوق للبيئة ولاسيما بسبب النفايات المستحدثة، ومنها الأكياس البلاستيكية، التي تبدأ كوقود أحفوري وينتهي بها الأمر كنفايات قاتلة حيث تزيد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري بما يلوّث الهواء، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة المناخ التي غالبا ما تؤثر بشكل غير متناسب على الصحة والحياة العامة.

هذا غيض من فيض لمشاكل يومية، يجب أن لا يغطي علينا حقيقة مهمة، وهي أن الرئيس والحكومة لن يستطيعا إخراج البلاد من النفق إن لم يكونا مستندين إلى قوى فاعلة على الأرض، قادرة على أداء أدوار توعوية وتثقيفية منسجمة مع مشروع الدولة الوطنية وعلى تحصين المجتمع وحمايته من مفاجآت الفراغات المباغتة، فمشروع الرئيس يتطلب تحالفات عميقة ومصيرية مع أحزاب ومنظمات ومجتمعات محلية مقتنعة به أو على الأقل تتقاطع معه في جملة من الأهداف، وإلا فإن أعداء المشروع سينفردون به بالاعتماد على أدواتهم المتحركة على جميع المستويات، وسيكون أول أهدافهم أن يقنعوا مناصريه بعدم جديته وجدواه، ولو عبر العبث بالأسواق واللعب بالأسعار وتخريب الخدمات وتحويل الأمل إلى إحباط لا ينتج عنه سوى السلوك العدواني نحو الدولة والمجتمع.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk